IAEA
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

نشـرة اعلاميــة

INFCIRC/623
Date: 12 March 2004

GENERAL Distribution
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٠ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٣ وردت من البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالسياسات والممارسات النووية للصين

١- تلقى المدير العام رسالة مؤرخة ١٠ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٣ من البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية، قدمت فيها ورقة بيضاء عن سياسات وتدابير جمهورية الصين الشعبية فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي

٢- وعلى ضوء الرغبة التي أبديت في الفقرة قبل الأخيرة من الرسالة، ترد الرسالة والورقة البيضاء في الملحق طيه.

البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا

سعادة السيد محمد البرادعي
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
P.O. Box 100
Wagramer Strasse 5
A-1400 Vienna

١٠ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٣

سعادة المدير العام:

يشرفني أن أنقل اليكم أن الحكومة الصينية نشرت في ٣ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٣ ورقة بيضاء عن سياسة الصين وتدابيرها فيما يتعلق بعدم الانتشار. وهذه الورقة البيضاء، التي تعتبر أول وثيقة رسمية عن سياسة الصين المتعلقة بعدم الانتشار، تبيّن بصورة شاملة سياسة الصين وموقفها ومقترحاتها بشأن عدم الانتشار، وتعطي صورة عن نظام الصين وتدابيرها الملموسة لمراقبة التصدير ، بالاضافة الى مشاركتها النشطة في تقوية نظام عدم الانتشار الدولي.

والصين، بوصفها دولة موقعة على سلسلة معاهدات دولية متعلقة بعدم الانتشار، ستواصل القيام بدور نشط في الجهود الدولية من أجل عدم الانتشار، وستواصل تعزيز الاتصال وتحسين التعاون مع الوكالة وغيرها من آليات عدم الانتشار المتعددة الجنسيات، بهدف تعزيز السلم والاستقرار والتنمية في العالم.

وأرفق اليكم طيه نسخة لاستخدامكم الخاص. وسأكون شاكرا لكم اذا استطعتم أيضا تعميم الورقة الملحقة على الدول الأعضاء في الوكالة على شكل نشرة إعلامية.

وتفضلوا سيادتكم بقبول أسمى آيات التقدير.

المخلص

زهانغ يان
السفير
الممثل الدائم

سياسة وتدابير الصين المتعلقة بعدم الانتشار
المكتب الاعلامي التابع لمجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية
٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

تقديـم

بديهي أن منع انتشار أسلحة التدمير الشامل ووسائل تسليمها يساعد على الحفاظ على السلم والأمن على الصعيدين الدولي والاقليمي، وينسجم مع المصالح المشتركة للمجتمع الدولي. أصبح هذا يحظى بتوافق آراء المجتمع الدولي. وقد أنشأ المجتمع الدولي بفضل جهوده المثابرة لردح من الوقت نظاما دوليا كاملا نسبيا لعدم الانتشار، أدى دورا ايجابيا في منع وابطاء انتشار أسلحة التدمير الشامل ووسائل تسليمها، وفي صون السلم والأمن على الصعيدين الاقليمي والعالمي.

ووفرت العولمة الاقتصادية وتقدم العلوم والتكنولوجيا السريع للمجتمع الدولي فرصا طيبة للتعاون والتنمية، كما أثارا تحديات جديدة كثيرة. وفي الوقت الحاضر تتضافر عوامل الأمن التقليدية وغير التقليدية، مع تزايد الأخيرة باطراد. فالبلدان تربطها بعضها بعضا أواصر أوثق في مسائل الأمن، ويزداد اعتمادها المتبادل عمقا بصورة متواصلة. ويمثل تعزيز التعاون الدولي والسعي الى تحقيق أمن مشترك لجميع البلدان مطلبا حتميا في هذا العصر

وجهود جميع البلدان في سبيل عدم الانتشار، وتطوير آلية عدم الانتشار الدولية، يكمل كل منهما الآخر ويرتبط به ارتباطا لا ينفصل. وبالنظر الى وضع الأمن الدولي الجديد، فان من المهم بشكل ملح تصعيد التعاون الدولي في مجال عدم الانتشار وتطوير آلية عدم الانتشار الدولية وتحسينها. وتهدف سياسة الصين الخارجية الى المساعدة على صون السلم العالمي وتعزيز التنمية المشتركة. وتحتاج الصين، وهي منهمكة في التنمية، الى بيئة دولية واقليمية يسودها السلم والاستقرار. وانتشار أسلحة التدمير الشامل ووسائل تسليمها ليس في مصلحة السلم العالمي ولا في مصلحة الاستقرار العالمي ولا في مصلحة أمن الصين ذاتها. وعلى مرّ السنين، فان الصين- بفضل احساسها القوي بالمسؤولية- صاغت تدريجيا، خطوة وراء خطوة، مجموعة كاملة من سياسات عدم الانتشار، ووضعت اطارا قانونيا كاملا نسبيا لعدم الانتشار ومراقبة الصادرات. وقد اتخذت تدابير ايجابية وبناءة للتعجيل بعملية عدم الانتشار على الصعيد الدولي باجراءات ملموسة، مقدمة بذلك مساهمة مهمة لصون وتعزيز السلم والأمن على الصعيدين الدولي والاقليمي.

أولا- موقف الصين الأساسي بشأن عدم الانتشار

لقد كان موقف الصين على الدوام موقفا مسؤولا ازاء الشؤون الدولية؛ فأيدت الحظر الكامل والتدمير التام لجميع أسلحة التدمير الشامل، بما فيها الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، وعارضت بحزم انتشار هذه الأسلحة ووسائل تسليمها. ولا تدعم الصين أو تشجع أو تساعد أي بلد في تطوير أسلحة التدمير الشامل أو وسائل تسليمها.
وترى الصين أن الغرض الأساسي من عدم الانتشار هو صون وتعزيز السلم والأمن على الصعيدين الدولي والاقليمي، وأن جميع التدابير المتخذة لتحقيق هذه الغاية ينبغي أن تساعد على بلوغ هذا الهدف. وبديهي أن لانتشار أسلحة التدمير الشامل ووسائل تسليمها أسبابا معقدة؛ فهو له صلة وثيقا جدا ببيئة الأمن على المستويين الدولي والاقليمي. والسعي الى تحسين العلاقات الدولية على المستوى العالمي، وتشجيع اضفاء الطابع

الديمقراطي على هذه العلاقات والتعجيل بتحقيق تسوية عادلة وعقلانية لقضايا أمن المناطق المعنية، أمور من شأنها أن تساعد على تقدم الجهود المتعلقة بعدم الانتشار الدولي بصورة سلسة.

وتؤيد الصين بحزم الجهود الدولية الخاصة بعدم الانتشار، وتحرص في الوقت نفسه حرصا شديدا على السلم والاستقرار في المنطقة وفي العالم بأسره. وتؤيد الصين بلوغ هدف عدم الانتشار بالوسائل السلمية؛ وهذا يعني أنه يجب تحسين آلية عدم الانتشار الدولية باستمرار وتحديث ضوابط مراقبة التصدير في البلدان المختلفة وتعزيزها،من جهة، كما يجب تسوية قضايا الانتشار عن طريق الحوار والتعاون الدولي، من الجهة الأخرى.

وترى الصين أن مشاركة المجتمع الدولي العالمية ضرورية لاحراز تقدم في مجال عدم الانتشار. فمن أجل الحصول على تفهّم وتأييد الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، من المهم للغاية ضمان نظام عادل وعقلاني وغير تمييزي لعدم الانتشار. وسواء تقرر تحسين النظام القائم أو إنشاء نظام جديد، فان الأمر يقتضي أن يستند النظام الى مشاركة عالمية من جميع البلدان، والى اتخاذ القرارات ذات الصلة عن طريق عملية ديمقراطية. ويجب التخلي عن النزعة الأحادية والمعايير المزدوجة، وينبغي إيلاء أهمية كبيرة لدور الأمم المتحدة، التي ينبغي أن تؤديه أداء تاما.

وتعتقد الصين أنه بالنظر الى الطبيعة المنطوية على الاستخدام المزدوج التي تتميز بها عدة مواد ومعدات وتكنولوجيات مستخدمة في المجال النووي والمجال البيولوجي والمجال الكيميائي ومجال الفضاء الجوي، فان من المهم لجميع البلدان، خلال تنفيذ سياساتها المتعلقة بعدم الانتشار، أن تحرص على تحقيق توازن مناسب بين عدم الانتشار والتعاون الدولي من أجل استخدام هذه التكنولوجيات الرفيعة المستوى في الأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، ترى الصين أنه على الرغم من ضرورة ضمان حقوق جميع البلدان، خاصة البلدان النامية، في استغلال واقتسام الانجازات والمنتجات العلمية والتكنولوجية المزدوجة الاستخدام من أجل الأغراض السلمية رهنا بالامتثال التام لهدف عدم الانتشار، فان من الضروري منع أي بلد من الانخراط في أنشطة للانتشار تحت ذريعة الاستخدام السلمي.

ثانيا- المشاركة الفعالة في الجهود الدولية لعدم الانتشار

شاركت الصين على مر السنين مشاركة واسعة في بناء نظام عدم الانتشار المتعدد الأطراف، وعملت بنشاط على تحسينه وتطويره بصورة متواصلة. وقد وقعت الصين على جميع المعاهدات الدولية المتصلة بعدم الانتشار، وانضمت الى معظم المنظمات الدولية ذات الصلة.

ففي المجال النووي، انضمت الصين الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٨٤، وأخضعت بشكل طوعي مرافقها النووية المدنية لضمانات الوكالة. وانضمت الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٢. واضطلعت بدور نشط في مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، وقدمت مساهمات مهمة لابرام المعاهدة. وكانت الصين أيضا من أوائل البلدان التي وقعت المعاهدة في عام ١٩٩٦. وأصبحت عضوا في لجنة زانجر في عام ١٩٩٧. ووقعت البروتوكول الاضافي للاتفاق المعقود بين الصين والوكالة لتطبيق الضمانات في الصين في عام ١٩٩٨؛ وفي أوائل عام ٢٠٠٢ أكملت رسميا الاجراءات القانونية الداخلية اللازمة لبدء نفاذ البروتوكول الاضافي، وبالتالي أصبحت أول دولة حائزة للأسلحة النووية أكملت الاجراءات ذات الصلة. وشاركت الصين بنشاط في أعمال الوكالة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة

الحظر الشامل للتجارب النووية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة. ودعمت مساهمة الوكالة في منع أنشطة الارهاب النووي المحتملة، وشاركت مشاركة نشطة وبناءة في تنقيح اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

وأيدت الصين بشدة البلدان المعنية المختلفة في مساعيها في سبيل انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ووقعت وصدقت البرتوكولات لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، ومعاهدة منطقة جنوب المحيط الهادئ اللانووية (معاهدة راروتونغا)، ومعاهدة انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بيلندابا). والتزمت الصين التزاما صريحا بتوقيع البروتوكول لمعاهدة انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)، وأيدت المبادرة الرامية الى انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

وفي المجال البيولوجي، احترمت الصين على الدوام التزاماتها بموجب الاتفاقية بشأن حظر تطوير وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وبشأن تدمير تلك الأسلحة، وذلك منذ انضمامها اليها في عام ١٩٨٤. وحرصت منذ عام ١٩٨٨ على أن تقدم للأمم المتحدة سنويا بيانات اعلان تدابير بناء الثقة بموجب تلك الاتفاقية وفقا لقرار المؤتمر الاستعراضي للاتفاقية. وساهمت الصين بحماسة أيضا في المساعي الدولية الرامية الى تحسين فعالية تلك الاتفاقية، وشاركت بنشاط في المفاوضات بشأن البروتوكول للاتفاقية، وفي الشؤون الدولية المتصلة بالاتفاقية.

وفي المجال الكيميائي، قدمت الصين مساهمة إيجابية في التفاوض على الاتفاقية بشأن حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وبشأن تدمير تلك الأسلحة. ووقعت الاتفاقية في عام ١٩٩٣ وأودعت صك تصديقها في عام ١٩٩٧. ومنذ بدء نفاذ الاتفاقية، وقفت الصين بحزم الى جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أدائها أعمالها، ونفذت بنشاط التزاماتها بموجب الاتفاقية. وأنشأت الصين السلطة الوطنية المختصة من أجل أداء التزاماتها بموجب الاتفاقية، وقدمت اعلانات بدئية وسنوية بجميع الأنواع حسب الجدول وبالكامل. وبنهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠٠٣، كانت الصين قد استقبلت ٦٨ بعثة تحقق في الموقع موفدة من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي مجال القذائف، تؤيد الصين مساعي المجتمع الدولي لمنع انتشار القذائف والتكنولوجيا والمواد المتصلة بها، وتتخذ موقفا ايجابيا وواضحا ازاء جميع الاقتراحات الدولية لتعزيز آلية عدم انتشار القذائف. وشاركت الصين مشاركة بناءة في أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بالقذائف، التابع للأمم المتحدة، وكذلك في المناقشات الدولية بشأن مسودة قواعد السلوك الدولية ضد انتشار القذائف التسيارية واقتراح نظام مراقبة عالمية.

ثالثاً- نظام مراقبة التصدير في سياق عدم الانتشار

تمثل المراقبة الفعالة للمواد والمعدات والتكنولوجيات، التي يمكن استخدامها في استحداث وانتاج أسلحة التدمير الشامل ووسائل تسليمها، جانبا مهما في تنفيذ البلدان لالتزامها الدولي بعدم الانتشار، وضمانا مهما لنجاح المساعي الدولية في سبيل عدم الانتشار. والصين، بوصفها بلدا يتمتع بقدرات علمية وتكنولوجية وصناعية الى حد ما، تدرك تماما مسؤوليتها حيال عدم الانتشار في هذا المجال. وقد اعتمدت الحكومة الصينية منذ وقت طويل تدابير فعالة لمراقبة البنود والتكنولوجيات الحساسة محليا وكذلك لمراقبة تصديرها، وظلت تجري تحسينات مستمرة على ضوء الوضع المتغيّر.

ومارست الصين اقتصادا مخططا لوقت طويل نسبيا في الماضي، حيث اعتمدت الدولة أساسا على التدابير الادارية لمراقبة الاستيراد والتصدير. وأثبت هذا النهج فعاليته في تنفيذ سياسة عدم الانتشار في الظروف التاريخية التي كانت سائدة آنذاك. ولكن، مع ازدياد عمق اصلاحات الصين وانفتاحها، ولاسيما في أعقاب دخول الصين في منظمة التجارة العالمية، حدثت تحولات هائلة في بيئة الاقتصاد المحلي الصيني وفي بيئة التجارة الخارجية الصينية. وحتى الآن، أنشأت الصين أولا اقتصاد السوق الاشتراكي، وتحوّل نمط مراقبتها للتصدير في سياق عدم الانتشار من المراقبة الادارية الى المراقبة القائمة على سيادة القانون.

وفي السنوات الأخيرة، عززت الحكومة الصينية على الدوام العمل المتصل ببناء النظام القانوني لدعم عدم الانتشار على أساس مبدأ سيادة القانون لضمان الانفاذ الفعال لسياستها المتعلقة بعدم الانتشار. وعلقت الصين أهمية كبيرة على دراسة المعايير الدولية الراهنة لمراقبة التصدير في سياق عدم الانتشار. وقد حققت الصين تكامل آلية مراقبة التصدير المتعددة الجنسيات وخبرة البلدان الأخرى القيمة مع ظروفها الوطنية الخاصة، واعتمدت على نطاق واسع المعايير والممارسات الدولية الراهنة، ووطدت وحسّنت بشكل فعال النظام الخاص بضمان مراقبة التصدير في سياق عدم الانتشار، وصاغت وعززت عددا من القوانين واللوائح التي تشكل نظاما كاملا لمراقبة تصدير المفردات والتكنولوجيات النووية والبيولوجية والكيميائية والباليستية وغيرها من المفردات الحساسة، وجميع المنتجات العسكرية، والتي توفر أساسا قانونيا كاملا وآلية مضمونة لبلوغ هدف عدم الانتشار بشكل أفضل. وقد شمل هذا النظام لمراقبة التصدير الممارسات التالية:

نظام تسجيل الصادرات: يجب أن يكون جميع مصدري المفردات أو التكنولوجيات الحساسة مسجلين لدى الادارات المختصة التابعة للحكومة المركزية. ولا يسمح لأي كيان أو فرد غير مسجل على هذا النحو بالقيام بعمليات تصدير لهذه المفردات. ولا يؤذن، إلا لكيانات مسماة، بمناولة الصادرات النووية وتصدير الكيماويات والمنتجات العسكرية الخاضعة للمراقبة. ولا يسمح لأي كيان أو فرد آخر بمزاولة أنشطة تجارية في هذا المجال.

نظام الترخيص: يفترض أن تصدير المفردات والتكنولوجيات الحساسة سيخضع لفحص وموافقة الادارات المختصة التابعة للحكومة المركزية حالة بحالة. فلا يسمح بعمليات تصدير بدون رخصة. ويجب على صاحب رخصة التصدير ممارسة أنشطة التصدير بالالتزام الصارم بمحتوى الرخصة وفي غضون مدة صلاحيتها. وفي حالة تغيير أي مفردات أو محتويات مزمع تصديرها، يجب اعادة الرخصة الأصلية وتقديم طلب للحصول على رخصة تصدير جديدة. وعند تصدير المفردات والتكنولوجيات المذكورة أعلاه، يقوم المصدّر بابراز رخصة التصدير للجمارك، ويمر باجراءات الجمارك الرسمية وفقا لقانون الجمارك المطبق في جمهورية الصين الشعبية ووفقا للائحة المراقبة وتدابير المراقبة ذات الصلة، ويكون خاضعا لاشراف ومراقبة الجمارك.

شهادة تحديد المستفيد النهائي والاستخدام النهائي: يطلب من مصدّر المفردات والتكنولوجيات الحساسة توفير شهادة تحدد المستفيد النهائي والاستخدام النهائي، يصدرها المستفيد النهائي الذي يستوردها. ويجب اصدار أنواع مختلفة من الشهادات، حسب الظروف وحسب حساسية المفردات أو التكنولوجيات المصدّرة. وفي بعض الحالات يجب أن يصدر الشهادات المستفيد النهائي وأن يوثقها جهاز رسمي في بلد المستفيد النهائي والسفارة أو القنصلية الصينية في ذلك البلد؛ وفي حالات أخرى يجب أن تصدرها الادارة الحكومية المعنية في البلد المستورد. ويجب على المستفيد النهائي أن يوضّح المستفيد النهائي والاستخدام النهائي للمواد أو التكنولوجيات المستوردة في الشهادات المذكورة أعلاه، وأن يضمن قطعا أنه، بدون إذن من الحكومة الصينية، لن يستخدم المفردات المعنية

المستوردة من الصين في أغراض غير الأغراض المذكورة في الشهادة بشأن الاستخدام النهائي أو ينقلها الى طرف ثالث غير المستفيد النهائي المذكور في الشهادة.

أسلوب مراقبة القوائم: وضعت الصين قوائم مراقبة تفصيلية بالمواد والمعدات والتكنولوجيات الحساسة. وفي المجالات المعنية، لاسيما النووي والبيولوجي والكيميائي، تشمل القوائم عمليا جميع المواد والتكنولوجيات الواردة في قوائم المراقبة للجنة زانجر ومجموعة موردي المواد النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والمجموعة الأسترالية. ونطاق القائمة الصينية في مجال القذائف هو عموما نفس النطاق الوارد في المرفق التقني لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. وفي مجال تصدير الأسلحة، استفادت الحكومة الصينية أيضا من تجربة الآلية المتعددة الأطراف ذات الصلة، ومن ممارسات البلدان الأخرى في هذا الصدد، عندما وضعت لأول مرة قائمة مراقبة تصدير الأسلحة وأصدرتها في عام ٢٠٠٢. وستجري الحكومة الصينية تعديلات في القوائم أعلاه في حينها على ضوء الظروف الفعلية.

مبدأ فحص رخصة التصدير والموافقة عليها في سياق عدم الانتشار: قبل اتخاذ قرار بشأن اصدار رخصة التصدير، ستنظر الادارة المختصة بوجه عام في أثر الصادرات المعنية المحتمل على الأمن الوطني وعلى مصالح الجمهور العام، وكذلك أثرها على السلم والأمن على الصعيدين الدولي والاقليمي.

والعوامل المرجعية المحددة في عملية الفحص والموافقة تشمل واجبات الصين الدولية الالزامية والتزاماتها الدولية، وما اذا كان تصدير المواد أو التكنولوجيات الحساسة سيضعف بشكل مباشر أو غير مباشر أمن الصين الوطني أو المصالح العامة، أو سيشكل تهديدا محتملا لها، وما اذا كان ينسجم مع وضع عدم الانتشار الدولي وسياسة الصين الخارجية.

ويقوم بمهمة تقدير درجة خطر الانتشار نتيجة لتصدير المواد أو التكنولوجيا الحساسة فريق خبراء تقنيين مستقل تنظمه الادارة المعنية بفحص الرخصة والموافقة عليها. وسيمثل هذا التقدير مرجعا مهما في عملية الفحص والموافقة. والادارة المعنية بالفحص والموافقة تقوم أيضا باجراء فحص عام للوضع في الدولة أو المنطقة التي يوجد فيها المستفيد النهائي. وتدرس باهتمام خاص ما اذا كان هناك أي خطر انتشار في البلد الذي يوجد فيه المستفيد النهائي، أو أي خطر انتشار لبلد ثالث أو منطقة ثالثة، بما في ذلك الاعتبارات التالية: ما اذا كان البلد المستورد سيشكل تهديدا محتملا لأمن الصين الوطني؛ وما اذا كان لديه برنامج لاستحداث أسلحة التدمير الشامل ووسائل تسليمها؛ وما اذا كان خاضعا لعقوبات بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن؛ وما اذا كان يدعم الارهاب أو لديه أي صلات بمنظمات ارهابية.

وفضلا عن ذلك، تهتم الادارة المعنية بالفحص والموافقة أيضا بقدرة البلد المستورد على ممارسة الرقابة على الصادرات وما اذا كان وضعه السياسي الداخلي والبيئة المحيطة به مستقرين. وتركيز فحص المستفيد النهائي والاستخدام النهائي ينصب على الحكم على قدرة البلد المستورد على استخدام المواد والتكنولوجيات المستوردة، وتقدير ما اذا كان المستورد والمستفيد النهائي موضع ثقة ويمكن أن يعوّل عليهما، وما اذا كان هناك مبرر للاستخدام النهائي.

المبدأ "الشمولي": اذا علم المصدّر من قبل، أو علم من بعد، أن هناك خطر انتشار نتيجة لمواد أو تكنولوجيا مزمع تصديرها، يشترط عليه أن يقدم طلبا للحصول على رخصة تصدير حتى اذا لم تكن المواد أو التكنولوجيا

مدرجة في قائمة مراقبة الصادرات. ويتعين على الادارات المعنية بفحص الصادرات والموافقة عليها، وهي تنظر في طلب رخصة التصدير أو تقرر ما اذا كانت ستمنح الرخصة، أن تقوم باجراء تقدير عام للاستخدام النهائي للمواد أو التكنولوجيا المزمع تصديرها، بالاضافة الى تقييم عام للمستفيد النهائي، وتقدير خطر انتشار أسلحة التدمير الشامل. ويحق للادارات المختصة، بمجرد تحديد هذا الخطر، أن ترفض فورا طلب رخصة التصدير وتنهي نشاط التصدير. وبالاضافة الى ذلك، يجوز للادارات المختصة أيضا أن تمارس، بغرض محدد، مراقبة الصادرات بالنسبة لمواد محددة غير مدرجة في قائمة المراقبة ذات الصلة.

الجزاءات: المصدّرون الذين يقومون بتصدير مواد أو تكنولوجيات خاضعة للمراقبة بدون الحصول على الموافقة، أو يقومون بتصدير مواد خارج النطاق الذي تمت الموافقة عليه، أو يقومون بتزوير رخص التصدير أو تغييرها أو شرائها أو بيعها، يتم التحقيق معهم بشأن المسؤولية الجنائية وفقا لأحكام القانون الجنائي لجمهورية الصين الشعبية المتعلقة بالتهريب أو الأعمال التجارية غير القانونية أو إفشاء أسرار الدولة أو جرائم أخرى. ويتعين على الادارة (الادارات) الحكومية المختصة أن تفرض بالنسبة للحالات التي لا تمثل جرائم عقوبات ادارية معينة، بما في ذلك الانذار أو مصادرة العائدات غير المشروعة أو فرض الغرامات أو الايقاف أو حتى الغاء رخص التجارة الخارجية.

رابعاً- تدابير ملموسة لمراقبة التصدير في سياق عدم الانتشار

دأبت الصين، في المجال النووي، على ممارسة رقابة صارمة على الصادرات النووية والمواد النووية. وفيما يخص مراقبة المواد النووية، قامت الصين- منذ انضمامها الى الوكالة- بتأسيس "نظام حكومي لحصر ومراقبة المواد النووية"، و"نظام لأمن المواد النووية" يستوفي متطلبات اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وأصدرت الحكومة الصينية في عام ١٩٨٧ لائحة مراقبة المواد النووية. وأسست في اطار اللائحة نظام ترخيص للمواد النووية. وعيّنت الادارة المختصة بالاشراف على المواد النووية ومراقبتها، وحددت واجباتها والتدابير الخاصة بمراقبة المواد النووية وتقديم الطلبات للحصول على رخص تصدير المواد النووية وفحص الرخص واصدارها، وادارة عملية حصر المواد النووية والمسؤولية عنها، والحماية المادية للمواد النووية، والمكافآت والجزاءات ذات الصلة.

والمسؤولية عن مناولة الصادرات النووية الصينية مقصورة على الشركات التي يسميها مجلس الدولة. وتلتزم الصين، فيما يخص صادراتها النووية، بالمبادئ الثلاثة التالية: ضمان استخدامها في الأغراض السلمية حصرا، وقبول اخضاعها لضمانات الوكالة، وعدم نقلها الى بلد ثالث بدون موافقة مسبقة من الحكومة الصينية. وأصدرت الحكومة الصينية في عام ١٩٩٧ لائحة جمهورية الصين الشعبية بشأن مراقبة الصادرات النووية. والى جانب المبادئ الثلاثة المذكورة أعلاه، توضح اللائحة سياسة الصين المتعلقة بعدم الدعوة الى انتشار الأسلحة النووية أو تشجيعه أو المشاركة فيه، وعدم مساعدة بلدان أخرى على استحداث الأسلحة النووية، وعدم تقديم أي مساعدة لأي مرفق نووي غير خاضع لضمانات الوكالة، وعدم تصدير أي مواد أو تكنولوجيا نووية اليه، وعدم تبادل الملاك أو التكنولوجيا أو التعاون معه. وتنص اللائحة أيضا على نظام فحص صارم للصادرات النووية، وعلى فرض عقوبات شديدة في حالة انتهاك القواعد، وعلى قائمة مراقبة شاملة وتفصيلية.

وأصدرت الحكومة الصينية في عام ١٩٩٨ لائحة جمهورية الصين الشعبية بشأن مراقبة تصدير المواد النووية ذات الاستخدام المزدوج والتكنولوجيات المتصلة بها. وتؤكد فيها مجددا تصميمها على أدائها الحازم لالتزاماتها

الدولية فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي وممارسة رقابة صارمة على تصدير المواد النووية ذات الاستخدام المزدوج والتكنولوجيات المتصلة بها، وأسست نظاما لترخيص الصادرات ذات الصلة. وأسست أيضا نظام تسجيل للصادرات واجراءات لفحصها والموافقة عليها، وحددت عقوبات في حالة انتهاك اللائحة. والتعديلات التي أدخلت على القانون الجنائي لجمهورية الصين الشعبية واعتمدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ تدرج بعض الأفعال ضمن الجرائم الجنائية، مثل صنع المواد المشعة والاتجار بها ونقلها بطريقة غير مشروعة، وتحدد عقوبات مناسبة لمثل هذه الجرائم.

وفي المجال البيولوجي، قامت الصين باصدار وتنفيذ سلسلة قوانين ونظم أساسية ولوائح، لاسيما في العقدين الماضيين، بما في ذلك ما يلي: القانون الجنائي لجمهورية الصين الشعبية، ١٩٧٩؛ والتدابير المؤقتة بشأن زراعة البكتريا البيطرية وخزنها وادارتها، ١٩٨٠؛ ولائحة ادارة الأدوية البيطرية، ١٩٨٧؛ وقانون جمهورية الصين الشعبية بشأن الوقاية ضد الأمراض المعدية ومراقبتها، ١٩٨٩؛ والقانون الخاص بالحجر الصحي على الحيوانات والنباتات التي تجلب الى داخل الأراضي الصينية أو تنقل الى خارجها، ١٩٩١؛ والتدابير بشأن مراقبة المنتجات البيولوجية للاستخدامات الحيوانية واجراءات الادارة المأمونة للهندسة الجينية البيولوجية الزراعية، ١٩٩٦؛ والمعايير الخاصة بجودة المنتجات البيولوجية من أجل الاستخدامات الحيوانية، ٢٠٠١.
والتعديلات التي أدخلت على القانون الجنائي لجمهورية الصين الشعبية واعتمدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ تدرج بعض الأفعال ضمن الجرائم الجنائية، مثل صنع المواد المشعة والاتجار بها ونقلها بطريقة غير مشروعة، وتحدد عقوبات مناسبة لمثل هذه الجرائم.

وأصدرت الحكومة الصينية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ لائحة جمهورية الصين الشعبية بشأن مراقبة تصدير المواد البيولوجية ذات الاستخدام المزدوج والتكنولوجيات المتصلة بها، وقائمة المراقبة ذات الصلة.
وأسست نظام ترخيص لتصدير المواد البيولوجية ذات الاستخدام المزدوج والمعدات والتكنولوجيات المتصلة بها، ونظام تسجيل للمصدّرين، وأرست المبدأ الماثل في أنه بدون موافقة مسبقة من الحكومة الصينية لن تستخدم الصادرات المعنية في أغراض متعلقة بالأسلحة البيولوجية، وكذلك المواد البيولوجية ذات الاستخدام المشترك والمعدات والتكنولوجيات المتصلة بها، التي استوردت من الصين، لن تستخدم في أغراض غير الاستخدام النهائي المعلن أو تنقل الى طرف ثالث غير المستفيد النهائي المعلن. وفضلا عن ذلك، توفر اللائحة اجراءات صارمة لفحص الصادرات والموافقة عليها وتحدد عقوبات على حالات خرق اللائحة.

وفي المجال الكيميائي، أعلنت الحكومة الصينية، بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٧، لائحة جمهورية الصين الشعبية بشأن ادارة الكيماويات الخاضعة للمراقبة، وقائمة الكيماويات الخاضعة للمراقبة، والقواعد التفصيلية لتنفيذ لائحة جمهورية الصين الشعبية بشأن ادارة الكيماويات الخاضعة للمراقبة، وعينت الادارة المسؤولة عن الاشراف على الكيماويات الخاضعة للمراقبة وحددت واجباتها، وقامت بتصنيف الكيماويات الخاضعة للمراقبة بالتفصيل، ومارست رقابة صارمة على انتاج الكيماويات الحساسة وبيعها واستخدامها واستيرادها وتصديرها. وتنص اللائحة على أن مناولة استيراد وتصدير الكيماويات الخاضعة للمراقبة يجب أن تتولاها الادارات المعيّنة. وليس مسموحا لأي ادارة أخرى أو لأي فرد آخر بالمشاركة في استيراد وتصدير هذه المواد. وأضافت الحكومة الصينية، في عام ١٩٩٨ ، ١٠ مواد كيميائية أخرى الى قائمة الكيماويات الخاضعة للمراقبة. والتعديلات التي أدخلت على القانون الجنائي لجمهورية الصين الشعبية واعتمدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ تدرج بعض الأفعال ضمن الجرائم الجنائية، مثل صنع المواد السمية أو الاتجار بها أو نقلها أو خزنها أو استخدامها بطريقة غير مشروعة، وتحدد عقوبات مناسبة لمثل هذه الجرائم.

وأصدرت الحكومة الصينية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ لائحة جمهورية الصين الشعبية بشأن تدابير مراقبة تصدير بعض المواد الكيميائية والمعدات والتكنولوجيات المتصلة بها، كما أصدرت قائمة المراقبة ذات الصلة. والتدابير هي بمثابة ملحق مهم للائحة الخاصة بادارة الكيماويات الخاضعة للمراقبة؛ فهي لا تضيف ١٠ مواد كيميائية الى القائمة فحسب، وانما تنص أيضا على مراقبة تصدير المعدات والتكنولوجيات ذات الصلة. وتنص التدابير كذلك على نظام ترخيص لتصدير المواد والتكنولوجيات المدرجة في قائمة المراقبة. وهي تشترط على المستوردين ضمان أن الكيماويات الخاضعة للمراقبة والمعدات والتكنولوجيات المتصلة بها، التي تورّدها الصين لن تستخدم في سبيل خزنها الاحتياطي أو معالجتها أو انتاج أسلحة كيماوية أو مناولتها، أو في انتاج كيماويات سليفة لانتاج أسلحة كيماوية، وأنه بدون موافقة مسبقة من الحكومة الصينية لن تستخدم المواد والتكنولوجيات ذات الصلة في أغراض غير أغراض الاستخدام النهائي المعلن أو يتم نقلها الى طرف ثالث غير المستفيد النهائي المعلن. وتكفل التدابير أيضا تأسيس نظام تسجيل للصادرات وقواعد مناظرة لفحصها والموافقة عليها، كما تحدد عقوبات تطبق في حالة انتهاك اللائحة.

وفيما يتعلق بالقذائف فقد اتخذت الصين على الدوام موقفا حكيما ومسؤولا ازاء تصدير القذائف والتكنولوجيات المتصلة بها. وأعلنت الحكومة الصينية في عام ١٩٩٢ أنها ستتبع في تصديرها للقذائف والتكنولوجيات المتصلة بها المبادئ التوجيهية والبارمترات المحددة في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. وفي عام ١٩٩٤، أخذت على عاتقها التزاما بأنها لن تقوم بتصدير القذائف أرض- أرض وفقا للبارمترات الأولية لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف- أي القذائف المنطوية على قدرة متأصلة على بلوغ مدى لا يقل عن ٣٠٠ كيلومتر بتحميل لا يقل عن ٥٠٠ كيلو غرام. وفي عام ٢٠٠٠، أعلنت الصين أيضا أنها لا تنوي أن تساعد بأي شكل من الأشكال أي بلد على استحداث قذائف تسيارية يمكن استخدامها في الأسلحة النووية، وبأنها ستصوغ وتنشر لائحة مراقبة تصدير القذائف وقائمة المراقبة ذات الصلة.

وأصدرت الحكومة الصينية في آب/أغسطس ٢٠٠٢ لائحة جمهورية الصين الشعبية بشأن مراقبة تصدير القذائف والمواد والتكنولوجيات المتصلة بها، كما أصدرت قائمة المراقبة ذات الصلة. وعلى ضوء الظروف الفعلية في الصين والممارسة الدولية السائدة، تعتمد اللائحة والقائمة نظام ترخيص لتصدير القذائف والمفردات والتكنولوجيات المستخدمة استخداما مباشرا في القذائف، والمفردات والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج المتصلة بالقذائف. وتنص اللائحة على أن يضمن الطرف المتلقي في عملية التصدير أن المفردات والتكنولوجيات المتصلة بالقذائف المستوردة من الصين لن تستخدم، بدون موافقة الحكومة الصينية، في أغراض غير أغراض الاستخدام النهائي المعلن، أو نقلها من جديد الى طرف ثالث غير المستفيد النهائي المعلن. وتنص اللائحة أيضا على اجراءات صارمة لفحص هذه الصادرات والموافقة عليها، وتحدد عقوبات على حالات خرق اللائحة.

وفيما يتعلق بتصدير الأسلحة، أصدرت الحكومة الصينية، بالاضافة الى اللوائح الخاصة المذكورة آنفا، لائحة جمهورية الصين الشعبية بشأن ادارة تصدير الأسلحة، في عام ١٩٩٧، ونقحتها في عام ٢٠٠٢ بغية تعزيز ادارة وتنظيم عملية تصدير الأسلحة. وتؤكد اللائحة مرة أخرى المبادئ الثلاثة التي التزمت بها الصين على الدوام في صادراتها من الأسلحة: أن تساعد قدرة البلد المتلقي على الدفاع الذاتي العادل، وأن لا تلحق أي ضرر بالسلم والأمن والاستقرار في المنطقة المعنية وفي العالم بأسره، وأن لا تنطوي على أي تدخل في الشؤون الداخلية للبلد المتلقي. وتنص اللائحة كذلك على أن التعامل في اطار تصدير الأسلحة مقصور على الشركات التجارية التي تزاول تجارة الأسلحة والتي حصلت على الحق في مزاولة عمليات تجارية في مجال تصدير الأسلحة؛ وأن

تصدير الأسلحة سيخضع لنظام ترخيص؛ وأن المنتجات ذات الاستخدام المزدوج التي سيسخر استخدامها النهائي لغرض عسكري ستعتبر منتجات عسكرية وستوضع تحت المراقبة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أصدرت الحكومة الصينية قائمة مراقبة تصدير المنتجات العسكرية كملحق للائحة ادارة تصدير الأسلحة، ممارسة بذلك، لأول مرة، مراقبة تصدير الأسلحة وفقا للقائمة. وتشتمل القائمة على تصنيف تفصيلي للأسلحة والمعدات الحربية التقليدية، واضعة هيكلا اطاريا منطويا بالدرجة الأولى على أربعة مستويات لمكونات الأسلحة، وفئات الأسلحة، ونظم أو مكونات الأسلحة الرئيسية، والأجزاء والمكونات والتكنولوجيات والخدمات المتصلة اتصالا مباشرا بمعدات الأسلحة، مما يوفر ضمانا علميا وقانونيا قويا لتعزيز مراقبة تجارة الأسلحة وتصدير الأسلحة. وفضلا عن ذلك، فان لائحة مراقبة استيراد وتصدير التكنولوجيات، التي أصدرتها الحكومة الصينية في عام ٢٠٠١، تنص أيضا على ممارسة رقابة صارمة على تصدير التكنولوجيات النووية والتكنولوجيات المتصلة بالمنتجات النووية ذات الاستخدام المزدوج، وتكنولوجيات انتاج الكيماويات الخاضعة للمراقبة، والتكنولوجيات العسكرية. ويوفر قانون الجمارك لجمهورية الصين الشعبية، وكذلك قانون العقوبات الادارية لجمهورية الصين الشعبية، أساسا قانونيا لمراقبة التصدير في سياق عدم الانتشار.

خامساً- التنفيذ الصارم للقوانين واللوائح بشأن مراقبة التصدير في سياق عدم الانتشار

دأبت الصين خلال السنوات الماضية على تحسين وتطوير قوانينها ولوائحها بشأن عدم الانتشار، فوضعت أساسا قانونيا صلبا وضمانا قويا لبلوغ أهداف الحكومة في مجال عدم الانتشار بشكل أفضل، وحددت في الوقت نفسه مطلبا جديدا فيما يتعلق بقدرة الادارات الوظيفية الحكومية المعنية على انفاذ القوانين. وفي سبيل ضمان التنفيذ الفعال لهذه القوانين واللوائح المتعلقة بمراقبة التصدير في سياق عدم الانتشار، كرست الادارات الحكومية الصينية المعنية جهدا كبيرا لتحسين أجهزة مراقبة التصدير في سياق عدم الانتشار، فنشرت السياسات واللوائح ذات الصلة كما نشرت التعليم في مؤسسات الأعمال، وحرصت على التحري عن حالات خرق اللوائح وعلى معالجة تلك الحالات.

أجهزة مراقبة التصدير: تشترك في مراقبة التصدير في الصين في سياق عدم الانتشار عدة ادارات وظيفية حكومية. وقد تم حتى الآن انشاء آلية لتقسيم المسؤوليات بين هذه الادارات تقسيما واضحا والتنسيق بين الادارات بصورة واضحة.

وتخضع صادرات الصين النووية لرقابة لجنة العلوم والتكنولوجيا والصناعة من أجل الدفاع الوطني، وذلك بشكل مشترك مع الادارات الحكومية المعنية الأخرى. وتصدير الأسلحة، بما في ذلك تصدير القذائف والمرافق والمعدات الرئيسية المستخدمة استخداما مباشرا في انتاج القذائف، يخضع أيضا لرقابة هذه اللجنة والادارة المعنية التابعة لوزارة الدفاع الوطني، وذلك بشكل مشترك مع الادارات الحكومية المعنية الأخرى.

وتصدير المفردات ذات الاستخدام المزدوج، والمواد البيولوجية ذات الاستخدام المزدوج، وبعض المواد الكيميائية، والمفردات والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج، المتصلة بالقذائف والمستخدمة في أغراض مدنية، يخضع لرقابة وزارة التجارة بشكل مشترك مع الادارات الحكومية المعنية الأخرى. وتصدير المفردات النووية ذات الاستخدام المزدوج، والمفردات والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج المتصلة بالقذائف، يخضع للفحص الذي تقوم به وزارة التجارة بشكل مشترك مع لجنة العلوم والتكنولوجيا والصناعة من أجل الدفاع الوطني. ويخضع تصدير المواد البيولوجية ذات الاستخدام المزدوج والتكنولوجيات المتصلة بالحيوانات والنباتات للفحص

الذي تقوم به وزارة التجارة، بشكل مشترك مع وزارة الزراعة اذا استدعت الحاجة. ويخضع تصدير المواد البيولوجية ذات الاستخدام المزدوج والتكنولوجيات المتصلة بالحيوانات والنباتات للفحص الذي تقوم به وزارة التجارة، بشكل مشترك مع وزارة الزراعة اذا استدعت الحاجة. ويخضع تصدير المعدات والتكنولوجيات المتصلة بالمواد البيولوجية ذات الاستخدام المزدوج والمعدات والتكنولوجيات المتصلة ببعض الكيماويات للفحص الذي تقوم به وزارة التجارة، بشكل مشترك مع لجنة التنمية والاصلاح الحكومية اذا استدعت الحاجة. ويخضع تصدير الكيماويات الخاضعة للمراقبة لفحص تقوم به لجنة التنمية والاصلاح الحكومية، بشكل مشترك مع وزارة التجارة.

ويخضع تصدير المفردات الحساسة والمعدات والتكنولوجيات المتصلة بها والتي لها علاقة بالسياسة الخارجية لفحص تقوم به الادارات المختصة المذكورة آنفا بشكل مشترك مع وزارة الخارجية. وفي حالة مفردات التصدير التي سيكون لها تأثير مهم على الأمن الوطني والمصالح العامة، تقوم الادارات المختصة، بشكل مشترك مع الادارات المعنية الأخرى، بعرض الحالة على مجلس الدولة واللجنة العسكرية المركزية للموافقة عليها.

وتتولى ادارة الجمارك العامة الحكومية مسؤولية الاشراف والرقابة على استيراد وتصدير المفردات والتكنولوجيات المذكورة آنفا.

وقد أنشئت أجهزة خاصة تم تزويدها بموظفين أخصائيين في الوزارات واللجان المذكورة أعلاه لتولي مهام مراقبة التصدير.

نشر القوانين واللوائح والتعليم في مؤسسات الأعمال: على إثر اصدار لائحة مراقبة التصدير في سياق عدم الانتشار مباشرة، أعلنت عن طريق وسائط الاعلام الوطنية، ونشر نص اللائحة بالكامل مع قوائم المراقبة في منشورات مهنية وفي مواقع الادارات الحكومية ومؤسسات الأعمال التجارية ومعاهد البحوث في الويب. ووفرت عملية النشر ظروفا مؤاتية باطلاع المصدّرين المعنيين على اللائحة وقوائم المراقبة. واتخذت الادارات المختصة المعنية أيضا خطوات ايجابية لضمان قيام الكيانات التجارية والمؤسسات المعنية بتنفيذ اللائحة تنفيذا جادا، ولتعريفها بمحتويات اللائحة والاجراءات المتعلقة بفحص التصدير والموافقة عليه، وذلك بتنظيم محاضرات ودورات تدريبية عن اللائحة.

بناء نظام فحص التصدير: أنشأت الصين من أجل تنفيذ لائحة مراقبة التصدير بشكل فعال نظاما شاملا للتطبيق والفحص والموافقة واصدار الشهادات والرقابة الجمركية والتفتيش والتخليص؛ وهذا النظام ينطبق على جميع المصدّرين المهتمين. وتعكف وزارة التجارة والادارات المختصة الأخرى على وضع فهرس ترخيص تصدير المواد والتكنولوجيات الحساسة (أي السلع المدرجة في القوائم الملحقة بلائحة مراقبة التصدير ذات الصلة، التي تحمل رمز الجمارك للمواد الحساسة Customs HS)، وتبذل قصارى جهدها لضمان امتثال جميع مؤسسات التصدير في جميع مراحل التصدير للأحكام ذات الصلة، ولتحسين قدرة الحكومة على ممارسة الاشراف على عملية مراقبة التصدير.

وتخطط وزارة التجارة، في سبيل تيسير عملية تقديم الطلبات من أجل ترخيص التصدير بالنسبة لمؤسسات التصدير، لتوفير خدمة الكترونية مباشرة لتقديم طلبات الترخيص والفحص والموافقة؛ وهي موجهة لتلبية

احتياجات الجمهور العام حالما يصبح نظام التشغيل متاحا. وستنشئ الحكومة أيضا شبكة مماثلة بهدف تبادل المعلومات عن مراقبة التصدير فيما بين أجهزة فحص الرخص والموافقة عليها واصدارها ومكتب الجمارك.

استقصاء حالات خرق القانون ومعاملتها: تعلق الحكومة الصينية أهمية كبيرة على استقصاء ومعاملة حالات خرق القانون المتعلقة بعدم الانتشار. وما أن يصل الى علم الادارات المختصة المعنية ما يفيد باحتمال حدوث عمليات تصدير غير قانونية، فانها تقوم باستقصاءات جدية وتطبق عقوبات ادارية ملائمة أو تحيل القضايا الى الأجهزة القضائية للاستيثاق من المسؤولية الجنائية، وذلك حسب خطورة الأفعال المنتهكة للقانون. وقد تصدت الحكومة الصينية في السنوات الأخيرة لعدد من حالات التصدير التي خرق فيها القانون، وأنزلت العقوبات المناسبة وفقا للقانون بمن اشترك فيها من الجماعات والأفراد.

وتعزيز القدرة على انفاذ القانون وعلى التنفيذ الفعال للائحة مراقبة التصدير في سياق عدم الانتشار مشروع هندسة نظم معقدة ينطوي على جوانب كثيرة ويتطلب التنسيق والتعاون فيما بين الادارات الحكومية المختلفة. وفي الوقت نفسه فان فهم مؤسسات الأعمال المحلية للائحة وللسياسات الحكومية ذات الصلة، وادراكها المتزايد لأهمية عدم الانتشار وانشاء آلية تكفل الانضباط الذاتي فيما بينها، هي أمور لها تأثير مباشر أيضا على تنفيذ القوانين واللوائح المتصلة بعدم الانتشار. وتعمل الادارات الحكومية الصينية المعنية على تلخيص تجاربها، وتعزيز برامج تدريب العاملين في مجال انفاذ القوانين بصورة متواصلة، وتكثيف النشر، ومواصلة تحسين النظام المحلي لمراقبة التصدير في سياق عدم الانتشار.

الخلاصة

على الرغم من أن الحكومة الصينية لا تدخر جهدا في سبيل تنفيذ سياسة عدم الانتشار، عاملة على تعزيز وتحسين القوانين واللوائح وآلية مراقبة التصدير المتعلقة بعدم الانتشار، فانها تدرك تماما أن الجهود المذكورة أعلاه ينبغي أن تسير بطريقة منهجية وتتقدم خطوة وراء خطوة.

والجهد الدولي في سبيل عدم الانتشار لا ينفصل عن سياسات وتدابير البلدان المعنية، كما أن بناء الآليات المحلية في شتى البلدان لا ينفصل عن إرساء معايير دولية لعدم الانتشار. وستواصل الصين القيام بدور نشط في المساعي الدولية من أجل عدم الانتشار، وستبذل جهودا أكبر لصون وتقوية نظام القانون الدولي القائم لعدم الانتشار داخل اطار الأمم المتحدة. وستثابر على زيادة المشاورات وتبادل الآراء مع آليات عدم الانتشار المتعددة الجنسيات، بما فيها "مجموعة موردي المواد النووية"، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، و"مجموعة أستراليا"، و"ترتيبات فاسينار"، كما ستواصل القيام بدور فعال في المناقشات الدولية المتصلة بعدم الانتشار.

وستظل الحكومة الصينية على اتصال وستعقد مشاورات مع البلدان الأخرى بشأن قضايا عدم الانتشار، وهي مستعدة لتعزيز التبادل والتعاون مع جميع الأطراف في المجالات المتصلة بمراقبة التصدير في سياق عدم الانتشار من أجل مواصلة تحسين نظم هذه الأطراف لمراقبة التصدير في سياق عدم الانتشار.

وفي مواجهة وضع الأمن الدولي المعقد والمتغيّر، فان موقف الصين يتمثل في تنمية مفهوم أمني جديد للسعي الى تحقيق الأمن عن طريق التعاون والحوار والثقة المتبادلة والتطور. وعدم الانتشار حلقة وصل مهمة في المحافظة على السلم والأمن على الصعيدين الدولي والاقليمي في هذا القرن الجديد. وستنضم الصين الى أعضاء المجتمع الدولي المحبين للسلم والاستقرار في تقديم مساهمات من أجل تعجيل تطوير وتحسين الآلية الدولية لعدم الانتشار، ولتعزيز السلم والاستقرار والتطور على نطاق العالم عن طريق الجهود الدولية المتواصلة والتعاون الدولي المثابر، وبالاصرار على انتهاج السبل السلمية لحل قضية انتشار أسلحة التدمير الشامل ووسائل تسليمها.